الذين خانوا الجيش

خانت السياسة حد السلاح ، هذه هى باختصار قصة دراما حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، والتى حقق فيها جيش مصر العظيم نصرا خارقا بالعلم والإرادة والمقدرة والتوكل على الله، ثم جاءت السياسة البائسة فخذلت النصر العزيز ، وأورثت مصر عارا وضياعا فى تيه الأربعين سنة الأخيرة ، وإلى أن قامت ثورة مصر الأخيرة بموجاتها المتلاحقة إلى الآن ، والتى تفيق بها مصر من الغيبوبة، وتستعيد اليقظة والانتباه لما جرى ويجرى ، وتسعى لتهجى حروف اسمها الخالد له المجد فى العالمين .

بدت القصة فى البداية كمفارقة ظاهرة فى الصورة المزدوجة للرئيس السادات ، فقد توفى القائد جمال عبد الناصر على نحو مفاجئ ، وانتقل إلى جوار ربه ، وكان لا يزال فى عمر الاثنتين وخمسين سنة ، وتولى نائبه السادات الرئاسة خلفا له ، وكانت البلد كلها معبأة فى اتجاه جبهة الحرب ، فقد أعيد بناء الجيش من نقطة الصفر ، ونشأ لمصر جيش حديث جبار ، وبتنظيم عصرى ، وباستنفار كامل لطاقة الشعب والدولة والصناعة المصرية البازغة وقتها ، دفع الشعب من قوته وأعصابه ، وأرسل خير بنيه إلى جبهة الحرب التى لم تتوقف يوما منذ هزيمة ١٩٦٧ ، كانت ملاحم حرب الاستنزاف متصلة ، وكان تكتيك عبد الناصر فى التظاهر بقبول مبادرة روجرز قد أتى أكله ، فقد جرى فى شهور وقف إطلاق النار الثلاثة بناء حائط الصواريخ على خط قناة السويس ، وترك عبد الناصر لمصر جيشا قادرا على النصر ، ووجد السادات نفسه حبيسا فى قيد عبد الناصر ، وملزما بخوض الحرب التى بدا أنه يسعى للتهرب منها ، وبقصص ساذجة من نوع عام الحسم وعام الضباب فى ١٩٧٢ ، وكان ضغط الشارع والجيش مؤثرا بشدة ، فقد كان الجيش جاهزا لعبور قناة السويس كمانع مائى ، وجاهزا لاقتحام

خط بارليف ، وكانت خطط الحرب كلها جاهزة للتنفيذ قبل أن يرحل عبد الناصر ، ولم تفلح مناورات السادات إلا فى تأخير موعد الحرب ، لكن الحرب جاءت فى النهاية ، وتبدت فى وهج نيرانها ووقائعها المتلاحقة صورة مزدوجة للرئيس السادات ، فقد كان السادات فى موقع القائد الأعلى للجيش الذى بناه عبد الناصر ، ووقع قرار الحرب بهذه الصفة ، وبعد أن هدأت الحرب وتوقف إطلاق النار ، ظهر الوجه الآخر لصورة السادات ، وبدأت عملية خيانة النصر ، وتفكيك تعبئة المجتمع والدولة ، وباتفاقيات فض الاشتباك الأولى والثانية ، وإصدار قانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى ، وبدء سياسة "انفتاح السداح مداح" بتعبير الكاتب الراحل أحمد بهاء الدين ، ووصولا إلى مبادرة زيارة القدس المحتلة ، ومفاوضات كامب ديفيد برعاية الأمريكيين ، وإلى ما اسمى معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ، والتى أعادت سيناء شكلا ، وأضاعت مصر حقيقة ، وعلى طريقة الذى أعادوا له قدما وأخذوا عينيه ، فظل يمشى فى التيه ، وينزلق إلى القاع .

كان لمصر ـ وقت وقف الحرب ـ ثمانون ألف جندى وألف دبابة فى سيناء ، ثم جاءت المعاهدة المشؤومة ، وأنزلت عدد قواتنا إلى إثنين وعشرين ألف جندى فى المنطقة (أ) شرق قناة السويس ، وبعمق ٥٩ كيلومترا ، وفى منطقة وسط سيناء، وبعمق ١٠٩ كيلو مترات، والتى أسميت بالمنطقة (ب) ، لم تسمح المعاهدة المشؤومة لمصر سوى بأربع كتائب حرس حدود ، وفى المنطقة (ج)، وبعمق ٣٣ كيلو مترا غرب الحدود المصرية الفلسطينية التاريخية ، لم تسمح المعاهدة المشؤومة سوى بقوات شرطة مصرية ، كانت هذه الترتيبات الأمنية المهينة جوهر المأساة ، وكانت حسابات السلاح تتيح لمصر ما هو أفضل كثيرا ، فلم يكن ممكنا لإسرائيل أن تبقى طويلا فى سيناء، وهى شبه جزيرة تزيد مساحتها على ثلاثة أمثال ونصف مثل مساحة فلسطين المحتلة كلها ، وكانت مستوطنة "ياميت" فى سيناء شيئا هزليا ، وكان بقاء مصر على جبهة الحرب ـ حتى بدون حرب ـ كافيا لإرغام إسرائيل على ترك سيناء بكاملها ، وقد سبق أن احتلت

إسرائيل سيناء فى حرب ١٩٥٦ ، ثم خرجت منها بالكامل، وبوجود قوة طوارئ دولية محدودة عند خليج تيران ، وكان وضع السلاح المصرى أفضل بمراحل عام ١٩٧٣ قياسا إلى أوضاع ١٩٥٦ ، وكان التوازن الدولى لصالح مصر وحقوقها البديهية ، لولا أن الرئيس السادات كان قد قرر أن يبيع كل شئ ، وأن يخون الحرب التى خاضها مرغما ، وأن يخون النصر الذى دفعت فيه مصر دم أبنائها ، وأن يحول حرب التحرير إلى حرب تحريك على رقعة شطرنج ، نقول ذلك حتى نتذكر كيف وقعت المأساة ، والتى حاولوا التغطية عليها بحديث كاذب عن استعادة سيناء بالسلم، وبزعم أن عودتها بالحرب كانت مستحيلة ، وهذا حديث خرافة لا أكثر ، والأدلة الواقعية لا تحصى من قبل ومن بعد ، فقد خرجت إسرائيل من جنوب لبنان تحت ضغط المقاومة المسلحة ، وخرجت إسرائيل من غزة ، وجرى تفكيك مستوطناتها تحت ضغط الانتفاضة الفلسطينية الثانية ، ودون أن يوقع المقاومون اللبنانيون أو الفلسطينيون اتفاق سلام وتطبيع مذل مع إسرائيل ، ولا يستطيع عاقل - بالطبع - إجراء مقارنة بين قوة المقاومتين الفلسطينية واللبنانية وقوة الجيش المصرى الهائلة ، والمعنى ظاهر جدا ، فلم يكن لزاما علينا أبدا أن نقبل بالهوان ، ولا أن نقبل بعودة سيناء منزوعة السلاح فى غالبها ، ومع تجريدها من أى مطارات أو موانى حربية بحرية مصرية ، فهذه ليست عودة لأرض، بل رهن لها لمصلحة العدو ، والذى أراده السادات صديقا ، ثم اتخذ من أمريكا كفيلا ، وحطم المقدرة المصرية الذاتية بالانقلاب الكامل على اختيارات ثورة عبد الناصر ، كان التاريخ كأنه يعيد نفسه ، فقد تحطمت نهضة محمد على فى القرن التاسع عشر باتفاقية لندن سنة ١٨٤٠ ، وتحطمت نهضة مصر المعاصرة بمعاهدة ١٩٧٩ ، وكما زحف الاحتلال الأجنبى السياسى فالعسكرى بعد اتفاقية لندن ، فقد زحف الاحتلال السياسى لمصر بعد ما جرت تسميته "معاهدة السلام" ، ومع فارق ظاهر جدا ، وهو أن مصر أرغمت على الركوع زمن محمد على ، وبحد السلاح الأوروبى الزاحف المتحالف مع خيانة الخلافة العثمانية المريضة ، بينما لم تكن مصر مرغمة بعد حرب ١٩٧٣ على تكرار الركوع

نفسه ، وكان يمكن الاستطراد فى عملية بناء الجيش وتطوير صناعة السلاح ، والضغط السياسى لإعادة سيناء على وجه الحقيقة لا على وجه المجاز ، فلم تعد سيناء إلى مصر إلا فى أغنية شادية "سينا رجعت كاملة لينا.. ومصر اليوم فى عيد"، فقد عادت سيناء كأنها لم تعد ، وانتقلنا - بخيانة السياسة - من نزع سيادة السلاح فى سيناء بترتيبات المعاهدة المذلة ، انتقلنا من نزع سيادة السلاح إلى نزع سيادة قرار السياسة والاقتصاد فى القاهرة ، وكان دور المعونة الأمريكية الضامنة للمعاهدة جوهريا ، فقد وضعت مصر وأقدارها تحت رحمة الاحتلال والانتداب السياسى الأمريكى ، وخرجنا من سباق الأمم الناهضة ، وسقطنا فى "الثقب الأسود" الذى جاءت الثورة الأخيرة لتنتشلنا منه .

وليس القصد مما نقول أن نلوم الرئيس السادات مجددا ، فالرجل فى رحاب ربه ، وقد أنقذته عناية الأقدار باغتياله المبكر ، أنقذته من أن يرى بأم عينيه نتائج ما اقترفت يداه، وترك لنا الهوان والتيه مع خلفه البليد حسنى مبارك، وقد خلعته ثورة الشعب، وألقته إلى مزبلة التاريخ التى يستحقها بامتياز ، ثم خلعت الثورة حكم الإخوان "القرين" لحكم مبارك ، وعادت المواجهة محتدمة كما كانت عقب نصر أكتوبر ١٩٧٣ ، فالبلد الآن على مفترق الطرق الحاسم نفسه ، وجيشنا العظيم يخوض حرب سيناء مجددا ، وبهدف الاستعادة الحقيقية الكاملة ، وتحطيم معادلات نزع السلاح المهين ، وعلينا ألا نكرر المأساة ، وألا نتبنى سياسة تخذل أو تخون حد السلاح ، فقوة الجيش هى عنوان لعافية البلد ، ولا برؤ لمصر من مرض الهوان بغير إجراءات سياسة عاجلة ، أول الأمر فيها هو الاستغناء عن المعونة الأمريكية وحل هيئاتها فى القاهرة، وفرض سيطرة السلاح على سيناء بكاملها ، وهو ما تستطيعه مصر الآن .

"القدس العربى " فى ٧ من أكتوبر ٢٠١٣